بشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعدد والمستقل الى تاويل المتعدد
بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن الحاجة ههنا اشد لان التاويل لان
المتعدد اذ ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله
لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف ينبغي تعريف غير المنصرف للاحتياج تفصيل المعرب الذي يشير اليه
قلت ولا احتياج بعض احكام ثم بذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته
الا للسبق من تفصيل المعرب للاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف وبين المنصرف بالمقايسة
ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بان المونث والمذكر وبيان المنع المجموع فينبغي ان يذكر المقدمة متصلا بغير المنصرف
قبل الشروع في المرفوعات فلذا وجه الفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما
يحتاج الى معرفتها المصلي بغير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرها اخلال بسياق هذه المباحث
قوله وكان غير منصرف افراده عليه ان المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يوثر على بيان الاكثر وترك الاكثر بالمقايسة
لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا تفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال الاكثر بتعريف هو
الاحق الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يوثر على الاكثر وفي البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف
منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختيار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة
الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بتعريفه ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي
لا شعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب ينحصر عند
القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب المنصرف بالضمة والفتحة
والكسرة والمعرب الغير المنصرف بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فح لا يصح ان يكتفي
بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فالمنصرف
وغير المنصرف عنده قسما المعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف
وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لاختصاص هذا المعرب المقتضي تعريفه فيهما كما اذا كان
مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف والمنصرف ماخوذ من الصرف فانه
يوثر بالصرف عن حالة الاصلي بالتركيب الكثير من تاثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف ولا
يتغير

لانه ينصرف بالتنوين والكسرة ويرد غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة
من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن اي اسم معرب اختار تعريفه بكلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه
اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة
وان لم يتنبه لبعض افاضل ملازمة الشرح لا في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرض عنه
بالمرة كما هو داب الكرام من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا
شرط حذف المضاف اليه لما لا يخفى للعارف به ومن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل
ببيان الاركان لترجيح تقدير الموصوف فلم يتذكر ما لا يعنيه اي العلل التسع بمجموع ما في هذين البيتين
لا وحدانها لنا تفصيل هذا التفصيل عن شرح قول المص واشياء رفع ونصب وجرا هذا المقام كتب في
حاشية هذا المقام اول موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب هذا وهذه الابيات
لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول ولم نذكر الابيات كلها حتى يستغنى عن التعريف لاشتمال الابيات
غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
فيخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم
الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرفها هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية
مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف وذكر المجموع عدل لقد بلغ تنكير
الاسباب في هذين البيتين غاية لطف اذ السبب عدل اما الا كل عدل وهو عدل لا يكون
علة البناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا اي كان المناسب تنكير النون ايضا
الا انه لم يساعده النظم فالاحسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة والعدول
لثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مما قبله او ادنى ولا يخفى ان
الجمع اعلى مرتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة ولو جعل الالف في
لما هذا اما لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر ففهمه
في عباراتهم بعيد جدا وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه
الجمع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان
بان المقتضي تعريف غير المنصرف والعلل من الحفظ لا يتحقق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد

Copyright © King Saud University